إصابة الأطفال والأمهات في العالم بالإحباط بسبب نقص الاستثمار في مجال الرضاعة الطبيعية

ثمّة تحليل جديد يبيّن أن استثمار مبلغ قدره ٤,٧٠ دولار أمريكي لكل مولود قد يحقق مكاسب اقتصادية بمبلغ ٣٠٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٥

لا يوجد أي بلد في العالم يستوفي تماماً المعايير المُوصى بتطبيقها بشأن الرضاعة الطبيعية. وفقاً لما يذكره تقرير جديد من إعداد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية (المنظمة) بالتعاون مع المبادرة العالمية الجماعية بشأن الرضاعة الطبيعية. وهي مبادرة جديدة رامية إلى زيادة معدلات الرضاعة الطبيعية في العالم.

وتبيَّنَ من بطاقة نتائج معدلات الرضاعة الطبيعية على الصعيد العالمي التي جرى فيها تقييم ١٩٤ بلداً أن نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر ممّن يجري إرضاعهم طبيعياً حصراً (لا يُعطون سوى حليب الأم) اقتصرت على ٤٠ في المائة. وأن هناك ٢٣ بلداً لا غير تجاوزت فيها معدلات الرضاعة الطبيعية نسبة ٦٠ في المائة.

وتثبت البيّنات أن الرضاعة الطبيعية تعود بفوائد إدراكية وصحية على كلّ من الرضع وأمهاتهم. وأن هذه الرضاعة لا يُستغنى عنها تحديداً خلال الأشهر الستة الأولى من عمر الرضيع. لأنها تساعد على وقايته من الإصابة بالإسهال والالتهاب الرئوي. وهما سببان رئيسيان يوديان بحياة الرضع. وتقل لدى الأمهات اللواتي يرضعن صغارهن طبيعياً خطورة الإصابة بسرطان المبيض وسرطان الثدي. وهما سببان رئيسيان يحصدان أرواح النساء.

وتحدّث الدكتور تيدروس أدهانوم غبريسوس المدير العام لمنظمة الصحة العالمية قائلاً: «إن الرضاعة الطبيعية تمنح الرضيع أفضل بداية ممكنة في حياته. لأنها تقوم مقام أول لقاح يُعطى له ويحميه من احتمالات الإصابة بالأمراض القاتلة ويُزوّده بكل ما يلزمه من تغذية لكي يبقى على قيد الحياة وينمو».

وقد صدرت بطاقة النتائج المذكورة في مطلع الأسبوع العالمي للرضاعة الطبيعية جنباً إلى جنب مع تحليل جديد يبيّن ضرورة توظيف استثمار سنوي بمبلغ ٤,٧٠ دولار أمريكي لا غير لكل مولود من أجل إحداث زيادة نسبتها ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥ في معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية بالعالم فيما بين الأطفال دون سن ستة أشهر.

ويشير المطبوع المعنون «رعاية صحة البلدان وثرواتها: مبرّرات الاستثمار في مجال الرضاعة الطبيعية»، إلى أن تحقيق تلك الغاية قد ينقذ أرواح ٥٢٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة. ومن المُحتمل أن يحقّق مكاسب اقتصادية بمبلغ ٣٠٠ مليار دولار أمريكي على مدى ١٠ سنوات بفضل تقليل تكاليف الإصابة بالأمراض وتقديم الرعاية الصحية وزيادة الإنتاجية.

أما المدير التنفيذي لمنظمة اليونيسف أنتوني ليك. فقد تحدّث قائلاً: «إن الرضاعة الطبيعية واحدة من أكثر الاستثمارات فعالية وأعلاها مردودية التي يمكن أن توظفها البلدان في مجال صحة أصغر فئة من سكانها وسلامة اقتصاداتها وصحة مجتمعاتها في المستقبل. وإذا عجزنا عن الاستثمار في مجال الرضاعة الطبيعية فإننا سنتسبب في إصابة الأمهات وأطفالهن بالإحباط - وسنسدّد فواتير مضاعفة عمّا يُحصد من أرواح ويضيع من فرص».

وتبيّن مبرّرات الاستثمار أن هناك خمسة اقتصادات من أكبر الاقتصادات الناشئة في العالم - هي الصين والهند وإندونيسيا والمكسيك ونيجيريا - يؤدي فيها نقص الاستثمارات المُوظفة في مجال الرضاعة الطبيعية إلى حصاد أرواح عدد يُقدّر بنحو ٢٣٦ ٠٠٠ طفل سنوياً وتكبّد خسارات اقتصادية مبلغها ١١٩ مليار دولار.

وتتدنّى للغاية مستويات الاستثمار في مجال الرضاعة الطبيعية على الصعيد العالمي. وتُنفق سنوياً حكومات البلدان المنخفضة الدخل وتلك المتوسطة الدخل ٢٥٠ مليون دولار أمريكي تقريباً على أنشطة الترويج للرضاعة الطبيعية؛ ولا تزيد الجهات المانحة مبالغ إسهاماتها فيها إلا بمقدار ٨٥ مليون دولار أمريكي.

وعليه. تدعو المبادرة العالمية الجماعية بشأن الرضاعة الطبيعية البلدان إلى القيام بما يلي:

- زيادة التمويل اللازم لرفع معدلات الرضاعة الطبيعية من مرحلة الولادة وحتى بلوغ عامين من العمر.
- التنفيذ الكامل للمدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم والقرارات ذات الصلة الصادرة عن جمعية الصحة العالمية من خلال اتخاذ تدابير قانونية رصينة تتولى إنفاذها ورصدها بشكل مستقل منظمات لا تعاني من حالات تضارب المصالح.
- رسم سياسات بشأن منح إجازات الأمومة المدفوعة الأجر وممارسة الرضاعة الطبيعية في مكان العمل. وذلك بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأمومة بوصفها الحد الأدنى من المتطلبات. بما فيها الأحكام المتعلقة بالقطاع غير الرسمي.
- تطبيق الخطوات العشر بشأن تكليل الرضاعة الطبيعية بالنجاح في مرافق الأمومة. بوسائل منها تزويد المواليد الجدد والضعفاء منهم بحليب الأم.
- تحسين إتاحة المشورة المتمرسة في مجال الرضاعة الطبيعية في إطار اتباع سياسات وتنفيذ برامج شاملة بشأن الرضاعة الطبيعية في المرافق الصحية.
- توثيق عرى الروابط القائمة بين المرافق الصحية والمجتمعات المحلية. وتشجيع الشبكات المجتمعية التي تحمي الرضاعة الطبيعية وتروّج لها وتدعمها.
- تعزيز نظم الرصد التي تتبع أثر التقدم الذي تحرزه السياسات والبرامج ومصادر التمويل صوب تحقيق الغايات المُحدّدة بشأن الرضاعة الطبيعية على المستويين الوطني والعالمي على حد سواء.

ولا يُستغنى عن الرضاعة الطبيعية من أجل بلوغ العديد من أهداف التنمية المستدامة. فهي تحسّن التغذية (هدف التنمية المستدامة ٢) وتمنع وفيات الأطفال وتقلّل خطورة إصابتهم بالأمراض غير السارية (هدف التنمية المستدامة ٣) وتعزّز قدراتهم المعرفية والتعليمية أثناء نمائهم (هدف التنمية المستدامة ٤). كما أن الرضاعة الطبيعية عامل يساعد في القضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي والحد من أوجه عدم المساواة.

نقابة المستشفيات تعرض الضائقة المالية المُنذرة بانحسار الخدمات

في ٩ تشرين الاول. عرض مجلس نقابة المستشفيات خلال اجتماع عقده برئاسة النقيب المهندس سليمان هارون وحضور الأعضاء وممثلين عن المستشفيات الجامعية. الظروف المحيطة بواقع القطاع الاستشفائي «والتي تزداد سوءاً في ظل غياب المعالجات رغم التراكمات المتزايدة».

وبحث المجتمعون في أسباب الضائقة الاقتصادية والمالية «التي تجاوزت الخطوط الحمراء والتي تنذر بانحسار مستوى وحجم خدمات الاستشفاء في لبنان. والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

- **أولاً:** التعرفات المطبّقة حالياً للخدمات الصحية التي تؤمّنها المستشفيات الخاصة والتي أقرّ مختلف المسؤولين لا سيما وزراء الصحة العامة. أنها مجحفة ودون الكلفة الحقيقية لتقديم تلك الخدمات. خصوصاً أنها تعود الى العام ١٩٩٨ مع بعض التعديلات التي أدخلت خلال العام ٢٠١٢. والتي يجب أن تصحَّح بنسبة إجمالية معدّلها ٢٩٪ وفق الدراسات المعدّة ووفق كتاب سبق أن رفعه وزير الصحة السابق إلى مجلس الوزراء.
- **ثانياً:** أسعار المستلزمات الطبية التي أصبحت دون كلفة شراء العديد منها. عدا عن تلك غير الواردة أصلاً ضمن لوائح المستلزمات المعتمدة. وبالتالي فإن تصحيح أسعار هذه اللوازم أصبح ملحاً وفقاً لبدل عادل يصحّح الخلل الحالي بشكل ينصف كل من المستشفى والهيئات الضامنة ويسمح للمريض بالحصول على خدمات ذات جودة ونوعية تراعي معايير الاعتماد المطلوبة من دون تكبّده نفقات إضافية هي من مسؤولية الهيئة الضامنة.
- **ثالثاً:** أكلاف جديدة طارئة سيتكبّدها القطاع الاستشفائي بفعل قانون الضرائب الجديدة التي أقرّت والتي تطال المستشفيات بشكل مباشر أو غير مباشر. ومنها الضريبة على القيمة المضافة وسواها. إضافة الى زيادة اشتراكات الضمان بنسبة ١٪ على كل من صاحب العمل والعامل وما يترتّب عن كل ذلك من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.
- **رابعاً:** كلفة الزيادات المرتقبة على الرواتب والأجور في القطاع الخاص وانعكاسها على كلفة الخدمات. إضافة الى زيادة الرواتب المطروحة من قبل نقابة المرّضين والممرّضات بنسبة ٣٥٪ وما سيتبعها حكماً من زيادات على رواتب وأجور فئات العمل الأخرى في المستشفى.
- **خامساً:** الكلفة الإضافية التي ستترتب على القطاع الاستشفائي بفعل تطبيق نظام الاعتماد الجديد ومتطلباته ومدى تأثيرها على كلفة الخدمات والتي تقدّر بنحو ٢٠٪.
- **سادساً:** تمنّع وتأخّر الهيئات الضامنة العامة المستمر في تسديد المتوجبات المستحقة والمتراكمة للمستشفيات خصوصاً أن بعضها يعود إلى سنوات عديدة.

وإزاء هذه المعطيات يبدي المجلس تخوّفه من عدم معالجة هذا الواقع رغم كل المراجعات والاتصالات والمراسلات التي تمت في هذا الشأن. والصورة القاتمة لواقع القطاع الصحي التي تهدّد مصيره. كما يناشد المسؤولين على مستوى الحكومة مجتمعة. استدراك خطورة هذا الواقع الأليم ومعالجة كل هذه الثغرات في أسرع وقت ممكن. خصوصاً أن العديد من المستشفيات عمد الى تقليص خدماته قسراً. وحصر عدد المرضى على نفقة الهيئات الضامنة العامة وشبه العامة. الأمر الذي قد يصل في حال استفحاله إلى التوقف النهائي وعدم إمكانية استقبال المرضى في ظل التعرفات والأحكام الحالية».